رابعاً: المملكة العربية السعودية أنموذجا

اهتمت المملكة العربية السعودية بالأوقاف، وبرزت مظاهر رعايتها للوقف، وعنايتها به، في مجالات متعددة، من أهمها تنظيم شؤون الأوقاف، والإشراف عليها، وجعل ذلك في وزارة مختصة، وإصدار نظام خاص لمجلس الأوقاف الأعلى، وفي عام ١٤١٤هـ . أصبحت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، هي الجهة التي تنفذ سياسة الدولة في مجال الوقف.

ولقد أوكلت الوزارة مهمة الإشراف على الأوقاف إلى وكالة مختصة هي: وكالة شؤون الأوقاف. وحددت لها مهمات، واختصاصات تكفل لها إمكانية الإشراف والمتابعة لشؤون الأوقاف ومن هذه المهمات الآتي [1]:

١- المحافظة على أعيان الأوقاف بحصرها، وتسجيلها، وصيانتها، وإدارتها، وحمايتها من الاعتداء عليها، وإزالة ما وقع، أو يمكن أن يقع عليها من التعديات، وتنظيم السجلات والملفات المشتملة على صكوك الملكيات.

٢ – تنمية موارد الأوقاف، وتطويرها، واستثمارها، بالطرق المتاحة، بما في ذلك البيع، والاستبدال، وفق الضوابط الشرعية، وبما يحقق زيادة عائداتها.

٣ – اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل غلال الأوقاف، وتعويضاتها أولاً بأول.

---

(١) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٩هـ .، ص٩٩.

٤ – توجيه أموال الأوقاف لوجوه الخير، وأعمال البر، وفقاً لما نصت عليه شروط الواقفين.

٥ – الإشراف على المكتبات الموقوفة، وتنمية مجموعاتها، بإضافة الأوعية الفكرية المختلفة إليها لتمكين الباحثين، والدارسين من الاستفادة منها.

٦ – المحافظة على الرباطات، والعمل على زيادتها، وتطويرها، بما يمكنها من تأدية واجبها الاجتماعي.

٧ – استنهاض همم أفراد المجتمع والموسرين؛ ليسهموا في مجالات الأوقاف المختلفة، والعمل على تجديد صيغ الوقف الحديث بما يلائم متطلبات العصر.

وما يلفت الانتباه هنا، ومما هو بصدد هذا البحث هي المهمة الأخيرة رقم (٧) من مهمات وكالة الأوقاف التي تنص على استنهاض الهمم للإسهام في مجالات الأوقاف المختلفة وتجديد صيغ الوقف بما يلائم متطلبات العصر واحتياجاته من خلال توجيه شروط الواقفين والدلالة على مصارف أوقاف جديدة تتفق والعصر.

ولتقوم وكالة الوزارة بالمهمات المنوطة بها، فقد أنشئ لها الهيكل الإداري المكون من عدد من الإدارات العامة ويهمنا منها في هذه الدراسة إحدى الإدارات العامة وهي: الإدارة العامة للشؤون الخيرية، والتي حُدد لها كذلك عدد من الاختصاصات والمهمات ومن ضمنها الآتي:

– دعوة المواطنين، وإرشادهم إلى أعمال البر التي تتفق مع متطلبات العصر، وتشجيعهم على الوقف عليها.

– توجيه موارد الأوقاف المخصصة لوجوه البر، وفق شروط الواقف، واقتراح الأوجه المناسبة لما لم يرد فيه شرط.

– تنويع أعمال البر بما يتفق مع متطلبات العصر.

ومما يلاحظ أن هذه المهمات كلها تدور على فكرة المركز المقترح في هذه الدراسة فهناك دعوة المواطنين، وإرشادهم إلى أعمال البر التي تتفق مع متطلبات العصر، وتشجيعهم على الوقف عليها، وتنويع أعمال البر بما يتفق مع متطلبات العصر. وهذه المهمات لكي تستطيع الإدارة تنفيذها لابد لها من وجود أساس ترتكز عليه وهو إدارة خاصة للدراسات حتى تستطيع تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، وفي اعتقاد الباحث أن ذلك يمكن أن يتمّ من خلال وجود تنسيق مع وزارة التخطيط والاقتصاد أو مراجعة لخطط التنمية الخمسية في المملكة العربية السعودية حيث يتمّ طرح المشروعات التي يحتاجها المجتمع السعودي على مدى خمس سنوات قادمة فضلاً عن وجود خطط استراتيجية لديهم لعشرين سنة قادمة مثل الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، والإستراتيجية الوطنية للمساكن... الخ.

ولعل مما يسهل البدء بمثل هذا المركز في المملكة العربية السعودية من خلال وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وجود الأساس التنظيمي لها وعدم الحاجة إلى استصدار نضم جديدة أو اختصاصات مستحدثة، ولقد كانت المطالبة بمثل هذا المركز نابعة من قبل إحدى كبار مسؤولي الوزارة نفسها في دراسة سابقة عن الواقع المعاصر للأوقاف في المملكة العربية السعودية وسبل تطويرها عام ١٤٢٠هـ .. حيث انتهت الدراسة إلى جملة من التوصيات لتطوير الأوقاف في المملكة ومنه إيجاد مركز للبحوث والدراسات المتعلقة بالأوقاف يتجه لتحقيق هدفين هامين:

– دراسة احتياجات المجتمع وتصنيفها والتركيز على الأولويات منها وتزويد الوزارة بمعلومات دقيقة وموثقة في هذا المجال.

– إجراء دراسات اجتماعية واقتصادية للحاجات التي تتضح أولوية البدء بها

وتقديمها للوزارة ليكون الإشراف على الأوقاف وتوجيهها وفق دراسة متأنية تتصف بالدقة والشمول [1].

والأمل يحدونا أن ترى هذه التوصية طريقها إلى النور، مع تطوير لها بإيجاد مركز مستقل لمثل هذه المهمات دونما ارتباط بإدارة عامة، بل والسعي لجعله مركـ ـز مـ ـستقلا إداريا وماليا يكون ارتباطه المباشر بوكيل الوزارة للأوقاف لإيجاد مرونة إدارية اكبر، ومما لاشك فيه أن استقلاله المادي مطلب مهم لتيسير أعماله الإدارية والمالية، وقـ ـد تكـ ـون ميزانيته من خلال الأوقاف ذات المصارف العامة غير المحددة بمصرف محدد.

(١) عبد الله بن احمد الزيد، الواقع المعاصر للأوقاف في المملكة العربية السعودية وسبل تطويرها، مرجع سـ ـابق، ص١٤٨٧.